

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2014 - 2015



تحرير
د. محسن محمد صالح



الفصل الثاني

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

مقدمة استمرت "إسرائيل" خلال الفترة 2014-2015 في الاستفادة من أجواء الانقسام الفلسطيني، والضعف والتشتت العربي، الذي ازداد إنهاكه بالتحديات والصراعات الداخلية، كما استفادت من الغطاء الأمريكي الغربي الذي يبقئها "دولة فوق القانون". ومع ازدياد توجهات المجتمع الصهيوني نحو التطرف، ومع الاحباطات التي يواجهها مشروع التسوية السلمية، فإن الشعب الفلسطيني ما زال يؤكد صموده وثباته على أرضه، من خلال كافة أشكال المقاومة والتي ظهرت أبرز تجلياتها في الأداء البطولي في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، وفي انتفاضة القدس التي تصاعدت أواخر سنة 2015.

يحاول هذا الفصل أن يرسم الخريطة السياسية الإسرائيلية الداخلية، والمعطيات السكانية والاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية؛ ويناقش الفصل قضايا العدوان والمقاومة ومسار التسوية السلمية خلال سنتي 2014-2015.

شهدت الفترة 2014-2015 سلسلة من الأحداث السياسية في "إسرائيل"، بعض منها كان آنياً وانتهى خلال فترة زمنية محدودة، والبعض الآخر استمر لفترة وتفاعل مع

أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

أحداث أخرى في سياقات أخرى يتناولها هذا التقرير بمجمله، ومن أبرزها:

1. سقوط حكومة وتشكيل أخرى:

عانت حكومة نتنياهو الثالثة (2013-2015) من ظاهرة عدم الاستقرار¹، حيث إن الجناح اليميني في الائتلاف الحكومي أظهر نيته في التمرد داخل صفوف الحكومة لمنع التوصل إلى اتفاق تسوية سلمية مع الفلسطينيين، وفق خطة جون كيري John Kerry وزير الخارجية الأمريكي²، التي تقضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة فلسطين العتيدة³. ورفض هذا الجناح التفاوض مع الطرف الفلسطيني بذريعة أنه غير ناضج، ويقصد أن الطرف الفلسطيني لم يرضخ بما يكفي لمتطلبات اليمين الإسرائيلي المتطرف.

واستمراراً لعدم الاستقرار هذا، فإن معظم أحزاب الائتلاف الحكومي كانت تُهدد بالانسحاب منه وتفكيكه، وبالتالي التوجه إلى انتخابات نيابية مبكرة، أي قبل انتهاء دورة الكنيست Knesset الـ 19 القانونية.

وشهدت الساحة السياسية الداخلية في "إسرائيل" حالة اضطراب مستمر أساسه تنامي رفض اليمين الدخول في عملية سلمية أو تفاوضية مع الفلسطينيين، بالإضافة إلى الجدل الداخلي حول "يهودية الدولة". وأشارت استطلاعات الرأي التي أجريت في 2014 إلى تعزز صفوف اليمين فيما لو أجريت انتخابات مبكرة⁴.

وبات نتنياهو رهينة بين متطري حزبه والأحزاب اليمينية الأخرى في ائتلاف حكومته. ونتيجة لهذه الحالة، وازدياد التناقضات داخل الحكومة، قدّم عدد من وزرائها استقالاتهم، كما وأن نتنياهو أقال وزيرين في حكومته وهما يائير لابيد Yair Lapid وتسيبي ليفني Tzipi Livni، ما أدّى إلى تفكك الائتلاف، وبالتالي توجه إلى الكنيست بطلب المصادقة على إجراء انتخابات مبكرة. وجوهر الخلافات داخل الحكومة كان حول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي يُلقى بظلاله بقوة على الحكومة، بالرغم من أنها تعمل كل جهدها لعدم إظهاره كعامل رئيسي⁵.

إن الإعلان عن انتخابات مبكرة للكنيست الإسرائيلي في دورته العشرين، حرّك بعض المنشقين عن الليكود Likud بسبب خلافاتهم الشخصية والمنهجية مع نتنياهو إلى تشكيل أحزاب أخرى، كان بينهم موشيه كحلون Moshe Kahlon عضو الليكود السابق، الذي أعلن عن خوضه الانتخابات بقائمة مستقلة تحمل اسم "كلنا" Kulanu، وفازت بعشرة مقاعد في الكنيست، وانضمت إلى الائتلاف الحكومي، وتولى رئيستها كحلون وزارة المالية. أما حزب "إسرائيل بيتنا" (يسرائيل بيتينو) Yisrael Beitenu بزعامة أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman فقد أعلن عن فكّ الوحدة مع الليكود تمهيداً لخوض انتخابات 2015⁶، وحصل على ستة مقاعد فقط، في حين أنه حظي بـ 11 مقعداً في الكنيست السابق ضمن شراكته مع الليكود. وخسارة هذا الحزب كانت لصالح قائمة كحلون في الأساس. أما حزب كادима Kadima الذي أسسه أرييل شارون Ariel Sharon وإيهود أولمرت Ehud Olmert في 2005 فقد اختفى عن الساحة السياسية بانضمام رئيسه شأؤول موفاز Shaul Mofaz إلى حزب العمل Labor Party⁷.

وشهدت الفترة 2014-2015 أيضاً، اعتزال العديد من الشخصيات السياسية الإسرائيلية للحياة السياسية والحزبية، ومنها ليمور ليفنات Limor Livnat من حزب الليكود والتي شغلت بعض الحقائق الوزارية، وعوزي لنداو Uzi Landau من الليكود سابقاً، و"إسرائيل بيتنا" في الكنيست الـ 19، وقد شغل عدة مناصب وزارية وعُرف بميوله المتطرفة ومناهضته للعرب، وبنيامين بن إليعزر Binyamin Ben-Eliezer من حزب العمل، على خلفية فساد مالي وفتحت تحقيقات معه بهذا الخصوص⁸.

وفور الإعلان عن حلّ الكنيست الـ 19 في 2014/12/8 بدأت الأحزاب والحركات السياسية في "إسرائيل" تجهز نفسها لخوض انتخابات الكنيست الـ 20 في آذار/ مارس 2015. وبناء عليه أعلنت

تسيبي ليفني زعيمة حزب الحركة (هتنوعا) The Movement (Hatnua) عن تحالفها مع حزب العمل باسم جديد وهو "المعسكر الصهيوني Zionist Camp"، واضعاً أمامه (أي المعسكر) هدف تفويت الفرصة على عودة نتنياهو إلى الحكم. وأشارت استطلاعات الرأي إلى تفوق هذا المعسكر بشكل محدود على معسكر الليكود وأحزاب اليمين، ما دفع نتنياهو إلى محاولة إقناع ليبرمان بمناصفة رئاسة الحكومة، في حال التحالف معه، إلا أن الأخير رفض هذا الاقتراح.

وحاول نتنياهو جلّ جهده الحفاظ على زعامته الوحيدة لليكود بتعديل دستور الحزب ما يتيح له الزعامة دون غيره، وذلك من خلال تعيين مرشح خارجي في كل عشرية في قائمة الليكود الانتخابية بدون مروره (أي المرشح) في الانتخابات التمهيدية (الداخلية) لليكود. بالإضافة إلى أن نتنياهو تجاهل، وما يزال، مؤسسات الحزب، خصوصاً اللجنة المركزية ومركز الحزب، ولا يأبه لنقاشاتها بتاتاً. وفي الوقت ذاته، لا يتيح المجال لبروز وظهور جيل سياسي قيادي، يضمن حالة الاستمرارية بين صفوف الليكود. كما يعمل نتنياهو باستمرار على قضم امتيازات مؤسسات الليكود، وبالتالي تركيز المزيد منها بيده.

ومن جهة أخرى، وفوق ما ذكرنا أعلاه، فإن شبكة العلاقات على المستوى الشخصي بين نتنياهو وجدعون ساعر Gideon Sa'ar، (جدعون ساعر أحد أبرز أعلام الليكود بعد نتنياهو)، قد وصلت إلى الدرك الأسفل. وساعر هذا كسب شعبية كبيرة وواسعة في صفوف أعضاء الليكود، خصوصاً من الشباب الذين يرون فيه زعيماً قادماً للحزب ورئيساً للحكومة. لكن ساعر أصيب بالإحباط من سياسات وأنماط سلوك نتنياهو تجاه الحزب وتجاهه، فأعلن عن تنحيه عن الحياة السياسية، ولو مؤقتاً، كما أشار إلى ذلك عدد من المراقبين والمحللين السياسيين⁹. ولا بدّ من الإشارة هنا، إلى أن قياديين بارزين في الليكود قد هجروا الحلبة السياسية كلياً، أو جزئياً، أو هجروا الليكود جراً تصادمهم مع نهج نتنياهو، ومنهم: دافيد ليفي David Levy، ودان مريدور Dan Meridor، وروني ميلو Roni Milo، وموشيه كطلون، وغيرهم.

أما في الأحزاب المتدينة، فقد شهد حزب شاس Shas انسحاب زعيمة إياهو (إيلي) يشاي Eliyahu Yishai منه وتشكيل قائمة انتخابية جديدة، وتولى أرييه درعي Aryeh Deri زعامة حزب شاس تمهيداً لخوض انتخابات سنة 2015¹⁰.

تعاني "إسرائيل"، كما هو معروف، من كثرة الأحزاب الصغيرة من حيث عددها وتمثيلها في الكنيست. وهذه الظاهرة تُعيق تشكيل حكومة مستقرة. بناء عليه، سعت بعض الأحزاب والحركات السياسية إلى وضع حدّ لها عن طريق رفع نسبة الحسم من 2% إلى 3.25%، ما يؤدي إلى اختفاء الأحزاب الصغيرة. واستغلها ليبرمان زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" لمنع وصول الأحزاب العربية إلى الكنيست كجزء من عملية إقصاء المواطنين العرب في "إسرائيل" عن العمل السياسي¹¹.

ولتطبيق سياسات تمييزية أخرى ضدهم. لكنه بالرغم من رفع نسبة الحسم، إلا أن الأحزاب العربية تحالفت مع بعضها البعض في "القائمة المشتركة" التي خاضت انتخابات سنة 2015 ككتلة واحدة وحظيت بـ 13 مقعداً¹².

وخاضت الأحزاب السياسية انتخابات برلمانية للكنيست العشرين في شهر آذار/ مارس 2015 بـ 26 قائمة انتخابية. ويظهر الجدول التالي التشكيلات الحزبية عشية هذه الانتخابات:

جدول 2/1: أبرز التشكيلات الحزبية عشية انتخابات الكنيست العشرين

الاتجاه	الأحزاب
اليمن	الليكود، والبيت اليهودي (The Jewish Home (HaBayit HaYehudi، و"إسرائيل بيتنا"، وكُلنا
المركز	المعسكر الصهيوني، يش عتيد (يوجد مستقبل) Yesh Atid
مركز يسار	ميرتس Meretz
الأحزاب المتدينة	شاس، وأغودات يسرائيل Agudat Yisrael، ويهود التوراة (يهودوت هتوراة) United Torah Judaism (Yahadut Hatorah)
الأحزاب العربية	القائمة المشتركة

وفي قراءة متأنية لبرامج الأحزاب الإسرائيلية التي خاضت الانتخابات البرلمانية يتبين لنا أنها متقاربة في معظمها في قضايا الحفاظ على شكل وجوه "يهودية الدولة"، والتعامل مع العرب كمواطنين على قاعدة الانتماءات الدينية وليس الاعتراف بحقوقهم القومية. وهناك جنوح لدى الأحزاب الإسرائيلية إلى التراجع عن فكرة حل الدولتين، والإبقاء على الحال كما هو، مع محاولات جادة لتعزيز الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، بتحقيق المزيد من السيطرة على الأراضي عن طريق المصادرات، أو عن طريق بسط اليد على ما تسميه "إسرائيل" "أراضي الدولة" في الضفة الغربية، وفي الوقت ذاته الاستمرار في فرض حصارٍ ظالم على قطاع غزة، بالرغم من عدم تحقيق أي هدف عسكري وسياسي في سلسلة العدوان المتتالية التي نفذتها "إسرائيل" على القطاع. وقام نتنياهو بمحاولات جادة ليحافظ على تفوقه في هذه الانتخابات وبقائه في الحكم، فحاول التوصل إلى تفاهات مع المعسكر الصهيوني، إلا أن الأخير رفض من منطلق تيقنه بفوزه في الانتخابات. مع العلم أنه في قضايا سياسية تتعلق بالصراع هناك تقارب كبير بين المعسكر الصهيوني والليكود، ومن أبرزها أن القدس هي العاصمة الوحيدة والأبدية لـ "إسرائيل"، ولا للانسحاب منها، ولا لتقسيمها...¹³. كان الخوف الذي استولى على نتنياهو هو من احتمال انتقال الحكم إلى اليسار، وعندها، وفق تصوراته وتصويراته، ينتهي المشروع الاستيطاني. وبثّ خلال دعاياته الانتخابية أشكال مختلفة من الترويع والتخويف والتفريع، كان أبرزها تلك العبارة التي بثتها دعايته الانتخابية عشية الاقتراع، بأن "العرب يهرولون إلى صناديق الاقتراع بالحافلات

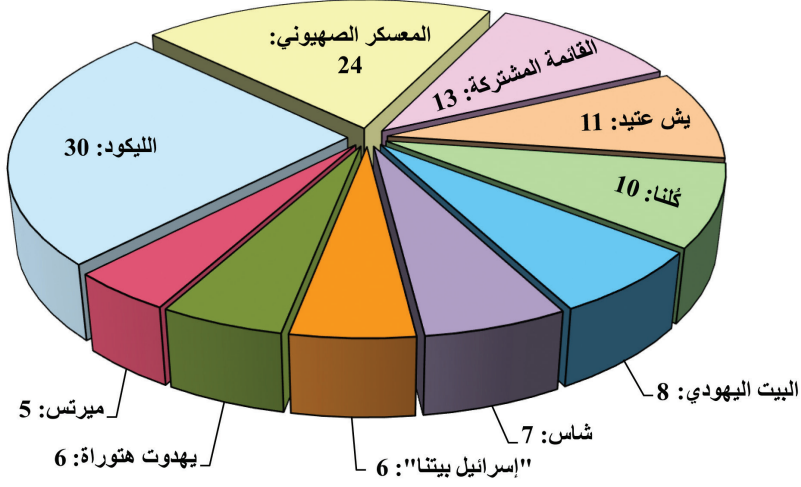
بالأفهم؛ مما أدى إلى حالة فزع شديدة في أوساط الإسرائيليين، وزيادة في نسبة المصوّتين لحزبه. كانت هذه العبارة العنصرية الواضحة مثار غضب شديد لدى العرب الفلسطينيين في "إسرائيل"، وحتى لدى الإدارة الأمريكية ممثلة برئيس الولايات المتحدة باراك أوباما Barack Obama، وبعض الأوساط السياسية اليسارية في "إسرائيل"، واضطر أن يعتذر عنها لاحقاً بعد فوزه بالانتخابات¹⁴.

ويوضح الجدول التالي نتائج انتخابات الكنيست الـ 20 مقارنة بالكنيست الـ 19:

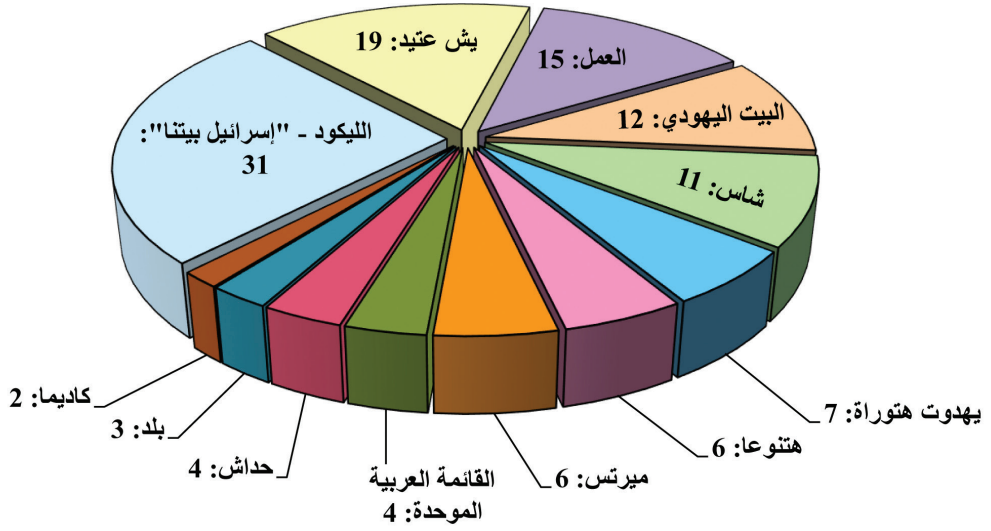
جدول 2/2: نتائج انتخابات الكنيست الـ 20 مقارنة بالكنيست الـ 19¹⁵

الكنيست الـ 19 2013/1/22		الكنيست الـ 20 2015/3/17		اسم القائمة
عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	
31	885,163	30	985,408	الليكود
		6	214,906	"إسرائيل بيتنا"
-	-	24	786,313	المعسكر الصهيوني (العمل والحركة)
15	432,118	-	-	العمل
6	189,167	-	-	الحركة (هتנוعا)
19	543,458	11	371,602	يش عتيد
12	345,985	8	283,910	البيت اليهودي
2	78,974	-	-	كاديما
11	331,868	7	241,613	شاس
7	195,892	6	210,143	يهود التوراة (يهودت هتوراة)
6	172,403	5	165,529	ميرتس
-	-	13	446,583	القائمة المشتركة (الموحدة، وحداش، والتجمع، والتغيير)
4	138,450	-	-	القائمة العربية الموحدة
4	113,439	-	-	الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)
3	97,030	-	-	التجمع الوطني الديمقراطي (بلد)
-	-	10	315,360	كُلنا
5,656,705		5,881,696		عدد الذين يحق لهم الاقتراع
3,833,646		4,254,738		مجموع الأصوات الكلي
3,792,742		4,210,884		مجموع الأصوات الصالحة

نتائج انتخابات الكنيست الـ 20 في 2015/3/17



نتائج انتخابات الكنيست الـ 19 في 2013/1/22



يتبين لنا من خلال مقارنة نتائج هذه الانتخابات مع انتخابات الدورة الـ 19 سنة 2013، أن عدد الأحزاب والقوائم التي شاركت فيها بلغ 32، ونجحت 12 قائمة انتخابية في تجاوز نسبة الحسم والدخول إلى الكنيست. ونلاحظ أيضاً أنه في انتخابات الدورة الـ 19، تحالف الليكود مع "إسرائيل بيتنا" ضمن قائمة واحدة مشتركة، أما الأحزاب العربية فلم تتوحد فيما بينها، حيث خاض كل منها الانتخابات في قائمة مستقلة، وكلها اجتازت نسبة الحسم، محافظة على قوتها الانتخابية في الشارع العربي الفلسطيني في الداخل.

ما يمكن ملاحظته أيضاً، من خلال مقارنة جولتي الانتخابات الأخيرتين للكنيست، أن عدد القوائم/الأحزاب تقلص إلى 10 في الكنيست الـ 20، والواضح أن مرد ذلك إلى وحدة القوائم العربية، واختفاء حزب كاديما. ويمكن ملاحظة أن الليكود عزز مواقعه، إذ حصد 30 مقعداً بذهابه منفرداً في هذه الانتخابات، دون تحالف مع "إسرائيل بيتنا"، كما كان في انتخابات الكنيست الـ 19. أما حزب/قائمة "كلنا" برئاسة كحلون، فليست بعيدة بتاتاً عن فكر وممارسة الليكود، لأن رئيسها انشق عن الليكود ويحمل أفكاره وتطلعاته. من جهة أخرى، عززت الأحزاب اليمينية والدينية مواقعها في انتخابات الكنيست الـ 20، وهذا ما ساعد ننتياهو إلى التوجه نحو تشكيل حكومة ائتلافية يمينية متطرفة، بالرغم من الفوارق بين الليكود كحزب علماني والأحزاب الأخرى، خصوصاً المتدينة.

في حين أن المعسكر الصهيوني مُني بهزيمة شديدة أمام الليكود. فالوحدة بين حزبي العمل والحركة لم تثمر كثيراً. فحزب العمل خاض هذه الانتخابات برصيد 15 عضواً في الكنيست الـ 19، وحزب الحركة بـ 6 أعضاء. وكان حصاد انتخابات الكنيست الـ 20 لهذا المعسكر زيادة 3 أعضاء فقط. وهذه النتيجة تبين المأزق الذي يمر فيه اليسار الإسرائيلي، وحتى المركز مقابل زيادة قوة اليمين، وخصوصاً اليمين المتطرف. وبالمحصلة، فإن توجه الناخبين في "إسرائيل" في هذه الانتخابات، وأيضاً في الانتخابات التي سبقتها هو نحو المزيد من التطرف.

واللافت للانتباه في هذه الانتخابات، توجه الأحزاب والقوائم العربية إلى التوحد في قائمة واحدة مشتركة. والدافع الرئيسي والمركزي لتشكيل قائمة مشتركة هو رفع نسبة الحسم، التي أشرنا إليها سابقاً. إن رفع هذه النسبة كان المقصود بها، من قبل الداعين إليها، وعلى رأسهم زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" أفيجدور ليرمان، الحيلولة دون وصول منتخبين عرب إلى الكنيست. فخافت الأحزاب العربية على وجودها السياسي ضمن البرلمان الإسرائيلي، أي اختفائها عن الساحة الحزبية التمثيلية، فيما لو توجهت منفردة، ولم تحرز نسبة الحسم. وبالرغم من الخلافات الجوهرية بين الأحزاب العربية إلا أن الذهاب معاً في قائمة مشتركة إلى انتخابات الكنيست الـ 20 كان فيه فوائد جمة، وأبرزها ولو ظاهرياً، الوحدة فيما بينها ووضع الخلافات جانباً، وتفضيل المصلحة العامة على الخاصة الضيقة في حدود كل حزب. وكذلك، كان نجاح القائمة صفقة قوية لليمين الإسرائيلي المتطرف، الساعي إلى إبعاد وإقصاء العرب عن الحياة السياسية في "إسرائيل". ويظهر أن التوجه بهذا الشكل نحو ممارسة فعل سياسي (فيه تحدٍ كبير على المستوى الخاص بفلسطيني 1948) يدل على أنهم يمتلكون قدرة برامجماتية على التحرك والتأقلم مع الظروف الجديدة، والتحديات المستجدة، والظهور كذلك على المستوى العام، محلياً وعربياً وفلسطينياً وعالمياً، بأنهم دعاة وحدة وتوحيد.

وتشير معطيات المشاركة العربية في انتخابات الكنيست إلى نسبة مشاركة مرتفعة نسبياً وصلت إلى 63.5%، وهي النسبة الأعلى منذ انتخابات الكنيست الـ 15 في سنة 1999 والتي وصلت نسبة المشاركة فيها إلى 75%؛ بعد أن وصلت إلى 53.4% في انتخابات 2009، و56.5% في انتخابات 2013. كما أن التمثيل العربي في الكنيست وصل إلى أعلى مستوى له منذ أول انتخابات برلمانية إسرائيلية سنة 1949، حيث وصل العدد إلى 16 نائباً عربياً، منهم 12 نائباً من القائمة المشتركة (التي فاز منها 13 نائباً أحدهم يهودي)؛ بينما فاز أربعة آخرون موزعون على أربعة أحزاب صهيونية هي المعسكر الصهيوني، وميرتس، والليكود، و"إسرائيل بيتنا". وللمرة الأولى كذلك، تصبح كتلة عربية هي الكتلة الثالثة في البرلمان، من حيث عدد النواب، بعد الليكود والمعسكر الصهيوني.

وأشارت الإحصائيات أن 82.4% من الأصوات العربية ذهبت إلى القائمة المشتركة، بينما ذهبت 16.8% منها إلى أحزاب صهيونية. ووصلت شعبية القائمة المشتركة إلى 94% في منطقة المثلث، و87% في النقب، و77% في الشمال. وأثرت نسبة تصويت الدروز المرتفعة للأحزاب الصهيونية، والتي بلغت 81% تقريباً، في خفض مجمل التصويت العربي للقائمة العربية التي لم تصوت لها المناطق الدرزية إلا بنسبة 18.8%؛ وهي نسبة مقاربة للسلوك الانتخابي للدروز في انتخابات 2009 و2013¹⁶. وعادة ما يكون هناك نواب دروز في الكنيست عن أحزاب صهيونية.

وقد كُلف نتنياهو بتشكيل الحكومة الـ 34 (وهي حكومته الرابعة)، وتمكن من تشكيلها بائتلاف من: الليكود، والبيت اليهودي، وكُلنا، وشاس، ويهود التوراة؛ أي من 61 عضو كنيست. ونالت الحكومة ثقة البرلمان في 2015/5/14¹⁷. ووزعت الحقائق الوزارية بين أعضاء الائتلاف الحكومي وزيدت حقيقتان، ما يتنافى والقانون المحدد لعدد الحقائق وهو 18¹⁸.

وتشكلت الحكومة من 11 وزيراً عن الليكود، بعضهم تولى أكثر من وزارة، و3 وزراء عن قائمة كُلنا، و3 وزراء عن حزب البيت اليهودي، و3 عن شاس ووزيراً واحداً عن يهود التوراة.

وقدّمت عدة التماسات للمحكمة العليا ضدّ الحكومة، خصوصاً بما يتعلق والاتفاقيات الائتلافية لكونها تتنافى مع أسس الديمقراطية والشفافية والمصلحة العامة، إذ برزت مصالح الأحزاب المؤلفة للحكومة، واهتمامها بتوفير المبالغ اللازمة لمؤسساتها. لكن المحكمة ردّت هذه التماسات والطعون كلها من منطلق حرية التصرف ضمن القانون.

ويعتقد مراقبون أن ائتلاف حكومة نتنياهو هو في غاية الهشاشة، وأن أيّ اختلاف أو خلاف في الرأي والموقف بينه وبين أحد أعضاء الحكومة سواء من حزبه أم من حزب آخر قد يؤدي بها. وعندها ستذهب "إسرائيل" إلى انتخابات برلمانية جديدة، ما يؤكد أن الحكومات في "إسرائيل" ليست ثابتة أو مستقرة بشكل دائم، وأنه من غير المعقول أن تجرى انتخابات مرّة كل سنتين. وهذا يعكس أن طريقة الانتخابات والحكم تحتاج إلى إعادة نظر وبناء من جديد.

وقدّمت اقتراحات لشطب ترشح النائب حنين زعبي من حزب التجمع الوطني الديمقراطي، على خلفية مشاركتها في سفينة الحرية التركية لفك الحصار عن غزة (في سنة 2010)، تقدّمت به أحزاب وحركات اليمين المتطرف إلى لجنة الانتخابات المركزية للكنيست العشرين التي قبلتها، لكن المحكمة العليا رفضت طلب الشطب، وأُتيح للنائب زعبي المشاركة في الانتخابات. وهذه ليست المرة الأولى التي تعمل فيها الأحزاب اليمينية على منع ترّشح نائب عربي، وذلك من منطلقات خلافات سياسية، ومنع مشاركة العرب في الحياة السياسية في "إسرائيل"¹⁹.

مما لا شكّ فيه أنه بالرغم من هشاشة حكومة نتنياهو في الكنيست إلا أنها سعت خلال سنة 2015 لوضع نهاية محتومة لمسار التفاوض مع الجانب الفلسطيني، وأن سياستها القمعية تجاه "ثورة السكاكين" التي اندلعت في القدس في الربع الأخير من 2015، تشير إلى توجهاتها المتطرفة للضغط على الفلسطينيين للتنازل عمّا بقي لهم من أرض وحقوق، وإجبارهم على التوقيع على المزيد من اتفاقيات الإذلال. لكن، إلى جانب هذا، فإن ثمة بوادر لهبوب رياح هزة سياسية داخل "إسرائيل"؛ وهو ما قد يدفع إلى توجه الإسرائيليين إلى انتخابات برلمانية أخرى في نهاية 2016 أو مطلع 2017²⁰، غير أنها من المحتمل أن تفرز مشهداً مشابهاً لما هو قائم حالياً.

2. قوانين عنصرية:

طُرح موضوع "يهودية إسرائيل" للنقاش الواسع في الكنيست وأيضاً في أروقة أخرى كوسائل الإعلام وجهاز التربية والتعليم. وبما يخص التعليم فقد طرح مشروع قانون عنصري²¹ ينصّ على أن دور هذا الجهاز هو تعزيز "إسرائيل" كدولة للشعب اليهودي، وأن الدولة هي لشعب "إسرائيل" فقط، مع احترام الأقليات الدينية فيها.

وتجري محاولة تشريع قانون يلغي المكانة القانونية للغة العربية كلغة رسمية في "إسرائيل" منذ أن أقيمت في سنة 1948. وتندرج هذه المحاولة ضمن مشروع كبير وهو تهويد لكامل أشكال الحياة في "إسرائيل"، وكجزء من إقصاء وتهميش العربية، وتطويع الناطقين بها للمشروع الإسرائيلي²².

واستجاب وزير الحرب في "إسرائيل" لمطالب المستوطنين بمنع سفر العمال الفلسطينيين بالباصات الإسرائيلية من منازلهم إلى مواقع العمل في "إسرائيل"، بل تخصيص سفريات خاصة بهم، لكونهم — أي العمال — يشكلون خطراً على حياة الإسرائيليين. وتندرج هذه الخطوة ضمن سياسات الأبرتهويد الإسرائيلية في الفصل بين السكان²³.

وطُرح أيضاً مشروع "قانون الدولة القومية للشعب اليهودي"، ودار نقاش حاد في الكنيست بين الأحزاب اليمينية والمتدينة والعلمانية. وهناك من رآه قانوناً "أسود" في حياة الديمقراطية في "إسرائيل"، وكان منهم رئيس "إسرائيل" رؤوفين ريفلين Reuven Rivlin. وتمّ تجميده بناء على طلب الأحزاب المتدينة كشرط لائتلافها مع نتنياهو في أثناء تشكيله حكومته الرابعة في 2015.

وصدرت تصريحات عنصرية على لسان ليبرمان، وهي ليست المرة الأولى، ونادى بطرد العرب من "إسرائيل" للحفاظ على نقاوة "إسرائيل" بيهودها والإبقاء على التفوق الديموجرافي اليهودي، وأيضاً دعا إلى تبادل مناطق للتخلّص من أكبر عدد من العرب، وهو بذلك يلمّح إلى مشروع ضمّ منطقة المثلث إلى السلطة الفلسطينية، مقابل ضمّ المستعمرات في الضفة، ما يؤدي إلى تناقص عدد العرب في "إسرائيل" وزيادة اليهود، ويرى ليبرمان أن العرب في "إسرائيل" هم بمثابة طابور خامس.

وشهدت فترة 2014-2015 محاولات جادة من قبل حكومة "إسرائيل" وبلدية القدس "العبرية" بتهويد القدس بشكل فعلي مكثف. وفي السياق ذاته استمرت محاولات وزراء وأعضاء كنيست وزعماء في الحركة الاستيطانية الإسرائيلية باقتحام المسجد الأقصى المبارك بنية تثبيت مزاعم "إسرائيل" بحق اليهود فيه تحت مسمى "جبل الهيكل". والجدير بالذكر أن استمرار هذه المحاولات دون توقف من طرف الإسرائيليين يعدُّ أحد أسباب هبة أو انتفاضة القدس التي انطلقت في الربع الأخير من سنة 2015. وازدادت حالات المضايقات وتضييق الخناق على المقدسيين وتنغيس حياتهم اليومية من خلال ما تقوم به قوات الاحتلال بالتفتيش المستمر للأفراد، والبيوت، والمحلات التجارية، ومنع دخول الفلسطينيين ممن هم دون الـ 45 عاماً إلى الأقصى المبارك للصلاة يوم الجمعة، وهدم البيوت بذريعة عدم الترخيص، وطرد عائلات مقدسية من منازلها، خصوصاً في سلوان²⁴، بذرائع مختلفة.

وبلغت ذروة الصراع في القدس باختطاف الفتى محمد أبو خضير²⁵ وحرقة حيّاً على يد ثلاثة مستوطنين عنصريين. ولقد حرّكت عملية الحرق البشعة هذه وما سبقها وتلاها من أحداث، المقدسيين وغيرهم، للالتفاف حول القدس وتوفير الحماية لها من نهج التهويد المتصاعد²⁶.

وأعقبت جريمة أبو خضير جريمة إحراق عائلة دوابشة في قرية دوما جنوب نابلس، والتي أظهرت بشاعة جرائم الاحتلال من خلال مستوطنيه²⁷. ولم تُسرّع سلطات الاحتلال في الكشف عن مُنفذي هذه الجريمة لأسباب أمنية كما ادعى وزير الحرب يعلون... ولكن جراء النقاش الإعلامي والجماهيري الحاد في الشارع الإسرائيلي قدمت لوائح اتهام، وتمّ التعريف بالقتلة وحوكموا. وأخذت القضية أبعاداً أكثر من مجرد محاكمة الفعلة، إذ كشفت عن خلفيات عنصرية مؤطرة في برامج التعليم والكتب التدريسية والخطاب الديني في المعاهد الدينية المقامة عنوة في المستعمرات في الضفة الغربية والقدس العربية التي يتعلم بها هؤلاء المستوطنون. وأكثر من ذلك، كشفت عن نهج سلوكي عنصري ظهر في حفل زفاف مستوطنين حين رفعوا صورة عائلة دوابشة على رأس سكين ورقصوا بها؛ إنه سلوك أشبه بالفاشية والنازية. وبدأت الاستخبارات الإسرائيلية بالكشف عن عصابات يهودية إرهابية²⁸ تملك خطأً إجرامية خطيرة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية. ومن أبرز أهدافها العمل على ترحيل الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم. ومن الطبيعي أن تكشف

هذه الأحداث المؤلمة عن عجز السلطة الفلسطينية عن توفير الأمن والسلامة لمواطنيها بالرغم من استمرار التنسيق الأمني مع "إسرائيل".

وزادت حادثة دوابشة من ميل الفلسطينيين إلى الرد على جرائم المستوطنين بسلسلة العمليات والمواجهات مع جنود الاحتلال ومستوطنيه، تمثلت بما أصبح يُعرف بـ"انتفاضة القدس" أو "ثورة السكاكين". وهذا الوضع دفع بلبيرمان من حزب "إسرائيل بيتنا" إلى اقتراح مشروع قانون تطبيق أحكام بالإعدام بالمقاومين الفلسطينيين.

3. قضايا الفساد:

دانت المحكمة المركزية في تل أبيب رئيس حكومة "إسرائيل" الأسبق إيهود أولمرت بتلقي رشاوى وخيانة الأمانة فيما عرف باسم "فضيحة هولي لاند Holyland" في القدس²⁹. وأصدرت المحكمة ذاتها حكمها القاضي بسجن أولمرت ست سنوات. إلا أن محاميي أولمرت استأنفوا للمحكمة العليا في القدس، وتمت تبرئته من تلقي الرشوة في الفضيحة المذكورة، وخفف الحكم لسنة ونصف بقضايا أخرى³⁰. وأثارت هذه المحاكمة ضجة كبيرة في أوساط الرأي العام في "إسرائيل"، ودللت على التناقضات في التعاطي القضائي مع قضايا فساد مالي تخص شخصيات سياسية. وكانت فضيحة مالية أخرى في صفوف قيادات حزب "إسرائيل بيتنا" قد انكشفت في 2014 ومفادها تحويل مبالغ طائلة جداً من النقود لجمعيات إسرائيلية موالية لهذا الحزب بصورة غير قانونية. وكان وزير السياحة ستاس ميسجنيكوف Stas Misezhnikov ونائبة وزير الداخلية فانيا كيرشينباوم Fania Kirshenbaum من أبرز الأسماء، وقدمت لوائح اتهام بحقهما. ومما لا شك فيه أن هذه الفضيحة قد أثرت على مصوتي الحزب من المهاجرين ذوي الأصول الروسية³¹.

وكشف النقاب عن فضيحة غسيل أموال والتهرب من تسديد مستحقات ضريبية، قام بها الوزير والقيادي السابق في حزب العمل بنيامين بن إليعزر، وتم التحقيق معه لساعات طويلة في وحدة الاختلاس والاحتيال، وقدمت بحقه لائحة اتهام، رآها البعض الأكثر خطورة في تاريخ "إسرائيل"، مما يوجّه إلى شخصية سياسية مرموقة. وتشمل لائحة الاتهام التي قدمتها النيابة العامة التهم التالية: تلقي وتقديم رشاوى، وغسيل (تبييض) أموال (أخفى مئات آلاف الدولارات في خزانة بيته وتم كشفها)، وإخلال بالثقة، والاحتيال...³². وستشهد الساحة السياسية في سنة 2016 محاكمة مثيرة في هذه القضية وغيرها من قضايا الفساد المالي والإخلال بالثقة³³.

وهناك فضيحة مالية أخرى أثارت ردود فعل قوية في المحافل السياسية وفي دهاليز الإعلام وهي متعلقة بقيام أحد كبار زعماء الحركة الاستيطانية واسمه غيرشون مسيكا Gershon Mesika بالاعتراف بتحويله مبالغ حكومية كبيرة للمشروع الاستيطاني خارج إطار المقرر في الموازنة المالية العامة³⁴.

إن مسلسل تورط سياسيين وموظفي حكومة في قضايا اختلاسات مالية وغسيل أموال يشير إلى فقدان المنظومة القيمية والأخلاقية والاحتيايل على القانون والالتفاف عليه، بمساعدة وتغطية من رجال شرطة ومسؤولين كبار في أجهزة الدولة³⁵.

وانتشرت في الإعلام الإسرائيلي تقارير وأخبار عن فضائح تحرش جنسي قام بها مسؤولون سياسيون ورجال شرطة وعسكريون ورجال دين يهود، وكان أشدها وأبرزها فضيحة وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء الإسرائيلي سيلفان شالوم Silvan Shalom في نهاية سنة 2015³⁶، وكانت التهم ضده بدأت بالانتشار في سنة 2014، وتوالت خلال سنة 2015. واضطر شالوم، وهو من قياديي الليكود البارزين، إلى التنحي عن الحياة السياسية جراء الضغط السياسي والشعبي والإعلامي ضده. وتجدر الإشارة إلى أن فضائح من هذا القبيل قد تتالت خلال السنتين المنصرمتين في أوساط ضباط كبار في الجيش والشرطة، لدرجة أنه قيل من قبيل السخرية، أنه لم يعد هناك ضباط يديرون هذه الشرطة³⁷.

كما واضطر ينون ماجال Yinon Magal عضو كنيست عن حزب البيت اليهودي، وهو صحفي سابق، إلى الاستقالة من الكنيست بسبب تقديم شكاوى ضده من قبل سيدات وفتيات تعرّضن لتحرش جنسي منه، حيث اعترف هو نفسه بذلك³⁸. كما ويتعرض عضو الكنيست أورن حزان Oren Hazan من الليكود إلى تهم بإدارة كازينو و”بيت دعارة” في إحدى الدول الأوروبية، لكنه لم يستقل إلى حين كتابة هذا التقرير.

ازدادت هذه الفضائح في الفترة التي يدرسها التقرير، وكان أبرزها فضيحة مقر رئيس الوزراء وتورط زوجته سارة نتنياهو Sara Netanyahu بإنفاق مالي خيالي، واستغلالها المكانة لجني أموال غير مشروعة بما عُرف بفضيحة ”الزجاجات الفارغة“، وهي عبارة عن زجاجات لسوائل مختلفة قامت بتجميعها في مستودع المقر، ومن ثم بيعها لشركات التدوير ونيلها مبالغ كبيرة³⁹. وكذلك فضيحة تعاملها اللفظ والقاسي مع مستخدمي هذا المقر، ما أثار الرأي العام ووسائل الإعلام والمستوى القضائي، حيث باشرت الشرطة بالتحقيق معها بناء على شكاوى تقدّم بها عدد من المستخدمين، وعلى رأسهم القيّم العام على بيت رئيس الحكومة ماني نفتالي Mani Naftali. وقدمت لائحة اتهام بحق زوجة نتنياهو في محكمة العمل في القدس، وأقرت المحكمة ادعاءات نفتالي بأن سارة نتنياهو تعاملت معه وغيره بفظاظة وقسوة، وغرمتها بـ 170 ألف شيكل (قراية 44 ألف دولار).

4. الملاحقات والتضييقات السياسية:

ازدادت الملاحقات والتضييقات السياسية خلال السنتين الماضيتين بشكل ملحوظ، وخصوصاً أنها كانت موجهة ضدّ المواطنين العرب في ”إسرائيل“. وكان أبرزها الملاحقة السياسية

والقضائية ضدّ النائب السابق سعيد نفاع⁴⁰ بتهمة زيارته لسورية ولقائه مع أطراف معادية لـ"إسرائيل"، وفق ما ورد في لائحة الاتهام، علماً أن مئات من المواطنين العرب في "إسرائيل" قد زاروا سورية بترتيبات معينة أجريت لهذه الغاية. وأصدرت محكمة إسرائيلية حكماً بسجن نفاع تسعة شهور.

وضمن هذا السياق أيضاً، جاء قرار حكومة "إسرائيل" بإخراج الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي عن القانون وحظر كافة نشاطاتها⁴¹، التي تنفذ من خلال 19 جمعية ومؤسسة تابعة لها، ضربة قوية للحركة أولاً، إذ إنها ملزمة بوقف نشاطاتها وفق القانون وإلا سيعاقب كل من يعمل أو يتعامل معها⁴². وثانياً كشفت المزيد من مخاوف "إسرائيل" من تصاعد شعبية ومكانة الحركة في أوساط مسلمي فلسطيني 1948، خصوصاً وأن الحركة تقوم بسلسلة من النشاطات والفعاليات السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما تعدّه الحكومة أنه دولة داخل دولة. وما كان ليأتي هذا النشاط إلا بغياب الدولة في تأدية واجباتها تجاه من يُفترض أن تعدّهم في حساباتها مواطنين. ومن جهة أخرى تكشف هذه الخطوة عن سير حكومة "إسرائيل" نحو محاصرة المواطنين العرب وتضييق الخناق عليهم ومراقبتهم واعتبارهم في إطار المشكوك بهم دائماً⁴³.

وقد أكد الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر، أن حظر نشاط الحركة لن يثنى عنها عن أداء رسالتها والانتصار للثوابت التي قامت من أجلها، وفي مقدمتها الدفاع عن القدس والأقصى المباركين. وأشار الشيخ صلاح إلى أن الحاضنة الشعبية للحركة الإسلامية ستواصل المسير، مؤكداً أن ملاحقة واعتقال قادتها لن يفت من عضدها. واتهم جهة عربية، رفض الإفصاح عن اسمها، بدعم حظر نشاط الحركة⁴⁴. كما اتهم كمال الخطيب، نائب الشيخ رائد صلاح، أطرافاً عربية رسمية بالتوافق مع "إسرائيل"، على حظر الحركة، ورأى أن السبب وراء قرار الحظر هو موقف الحركة من المسجد الأقصى، ودفاعها عنه. وقال الخطيب: "واهم نتنايهو وحكومته، إن ظنوا أننا سنغادر ساحة العمل، والدفاع عن الأقصى، لن نعدم الوسيلة، ولن نتراجع يوماً عن هذا الهدف"⁴⁵.

ورأى ليبرمان رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، أن الحركة الإسلامية وأعضاء الكنيست العرب يشكلون تهديداً استراتيجياً لـ"إسرائيل"، وشاطره الرأي سيلفان شالوم وزير الداخلية الأسبق. أما نتنايهو نفسه، فرأى أن الحركة تحرّض على العنف في شرقي القدس والمدن والقرى العربية في الداخل. واتّهم نتنايهو الحركة الإسلامية بالوقوف وراء الأحداث الدائرة في الأراضي الفلسطينية. في حين رأى النائب أيمن عودة رئيس القائمة المشتركة، حظر الحركة تحريضاً على العرب، وستعمل قائمته على منع تنفيذ مثل هذا القرار⁴⁶. وأشار الأكاديمي زكريا القاق المحاضر في جامعة القدس

بأبو ديس القريبة من القدس، بأن "إسرائيل" تسعى لتجريد الحركة الإسلامية من مهامها وعملها في المسجد الأقصى، وأن إخراج الحركة من القانون سيضعفها⁴⁷.

لكن من جهة أخرى يرى مراقبون إسرائيليون وعرب وغيرهم أن حظر الحركة هو بمثابة خطأ سياسي ترتكبه الحكومة، وأنها بهذا الحظر قد عززت وجود الحركة ونشاطها الذي استمر منذ ثلاثة عقود. ورأى يورام كوهين Yoram Cohen رئيس الشاباك السابق حينما كان يشغل منصبه، أن الشاباك لا يرى أي أدلة تربط الحركة الإسلامية مع نشاطات تعدّها "إسرائيل" "إرهابية"⁴⁸. ويمكن اعتبار هذه الخطوة ضمن سلسلة خطوات تقوم بها حكومة نتنياهو الحالية وسابقتها في فرض المزيد من القيود على العرب، ووضعهم تحت مجهر المراقبة على أساس أنهم معرّفين كـ "عدو داخلي".

5. انتخاب رئيس جديد لـ "إسرائيل":

انتخب الكنيست رئيساً جديداً لـ "إسرائيل" هو رؤوفين ريفلين (وهو عضو كنيست من الليكود وشغل منصب رئيس الكنيست في دوراتها الـ 16-18)⁴⁹، وهو معروف بمواقفه اليمينية المتشددة، وأيضاً يتميز بثبات وجوده في الليكود وعدم انجراره وراء منشقين عنه، بالإضافة إلى أنه كان من أشد معارضي نتنياهو. ويعدُّ انتخابه نكسة لنتنياهو الذي يرغب في إلغاء مؤسسة الرئاسة في "إسرائيل"، وتركيز صلاحيات إدارة الحكم بيده. بمعنى آخر، تشهد السياسة الداخلية في "إسرائيل" مزيداً من الميل إلى ديكتاتورية الإدارة والقرار وفق نسخة نتنياهو. ومن الجدير بالذكر أن هذه المؤسسة هي رمزية وليست فعلية. إلا أن عدداً من رؤساء "إسرائيل"، وخصوصاً من امتلك خلفية سياسية، قد ترك أثره على مشاهد سياسية معينة. وهكذا يفعل ريفلين في عدد من القضايا السياسية، حيث يُعبّر عن رأيه بحرية، وخصوصاً عند طرح قوانين عنصرية، علماً أنه ليس من مؤيدي إنشاء دولة فلسطينية، حيث يؤيد نظام الدولة الواحدة، وفق المنظور الصهيوني - الإسرائيلي.

6. تداعيات العدوان على غزة:

شهدت الساحة الداخلية في "إسرائيل" انقساماً بخصوص العدوان على غزة. حيث إن الجانب الاستخباراتي وجّه انتقادات شديدة إلى المستوى السياسي بادعاء أن العدوان لم يكن ضرورياً. وصدرت عن عدد من الشخصيات الاستخباراتية السابقة إشارات ناقدة وبشدة لسياسات الحكومة بهذا الموضوع. وتكبّدت "إسرائيل" خسائر جسيمة بشرية ومالية، ولم تنفعها مسرحية الاستجداء لتحقيق تعاطف دولي معها على أساس أنها الضحية الدائمة، إذ بات الأمر معروفاً لكل دول العالم. ولكن جرى وما يزال يجري المزيد من التضيق والحصار على قطاع غزة ومنع إدخال

الاحتياجات واللوازم الحياتية الضرورية الإكتمالات محدودة ومراقبة من قبل "إسرائيل". وفشل المجتمع الدولي كافة في وضع حدّ لهذه الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. أما على صعيد التعامل السياسي الداخلي في "إسرائيل"، فهناك شبه إجماع بين كافة الأحزاب الصهيونية بضرورة الاستمرار في حصار غزة بذريعة الحيلولة دون تعرض الجنوب الإسرائيلي إلى قذائف من القطاع... ولكن الأصوات المنددة بالعدوان لم تكن بمستوى يؤدي إلى فكّ الحصار ومنح الفلسطينيين مزيداً من حرية التنقل والعبور⁵⁰.

The Palestinian Strategic Report 2014-2015

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2015-2014



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2014-2015 الذي يصدر للمرة التاسعة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثّة الدقيقة حتى نهاية سنة 2015، بل وجانباً من سنة 2016؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-49-9



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

